العرب
السبت 2021/11/06
السنة 44 العدد 12232

تحالف جديد لجماعات إثيوبية يفاقم الضغوط على آبي أحمد

الولايات المتحدة تسعى لإقناع أطراف النزاع بوقف الحرب

حكم آبي أحمد مهدد أكثر من أي وقت مضى

سيصعّب إعلان تسع جماعات إثيوبية عن تشكيل تحالف جديد مناهض للحكومة المركزية الجمعة من مهمّة رئيس الوزراء آبي أحمد في التصدي للمتمردين، خاصة أنهم اقتربوا بشكل لافت من العاصمة أديس أبابا ويدرسون كيفية التقدم صوبها، ما يفتح الباب واسعا أمام التكهنات بشأن سقوط محتمل لآبي أحمد.

أديس أبابا – أعلنت تسع جماعات إثيوبية الجمعة تشكيل تحالف مناهض للحكومة المركزية برئاسة آبي أحمد، في خطوة تفاقم من الضغوط على أحمد الذي يتوجس من سقوط العاصمة بيد قوات تيغراي التي اقتربت من أديس أبابا.

وتسعى هذه الجماعات حسب الإعلان إلى تحقيق انتقال سياسي في إثيوبيا، بعد توقيع اتفاق تشكيل التحالف في واشنطن والذي يضم القوات الموالية للجبهة الشعبية لتحرير إقليم تيغراي وجيش تحرير أورومو الذي يحارب الحكومة المركزية أيضا.

وقالت بيلين سيوم، المتحدثة باسم رئيس الوزراء، إنه لا يمكن التعويل على هذا التحالف لتحقيق الديمقراطية.

وكتبت سيوم في تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي تويتر "أتاح فتح المجال السياسي قبل ثلاثة أعوام فرصة كبيرة للمتنافسين لتسوية خلافاتهم عبر صندوق الانتخابات في يونيو 2021".

وقال دبلوماسيون إقليميون، تحدثوا شريطة عدم الكشف عن أسمائهم، إن التهديدات بالزحف إلى أديس أبابا قد تكون مناورة لإجبار أحمد على الدخول في مفاوضات أو التنحي.

وقال جيتاشيو رضا، المتحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، الذي لم يرد على طلبات للتعليق، "يجب تشكيل حكومة مؤقتة ومحاكمة آبي أحمد".

جيتاشيو رضا

يجب تشكيل حكومة مؤقتة ومحاكمة آبي أحمد

ويمكن لقوات تيغراي بدلا من ذلك محاولة زيادة الضغط على حكومة رئيس الوزراء الإثيوبي عن طريق عزل البلد غير الساحلي عن الميناء البحري الرئيسي في المنطقة. ويمكنها أيضا دخول العاصمة مع حلفائها من الأورومو أو خلفهم.

وقال أودا طربي، المتحدث باسم جيش تحرير أورومو، "العملية سيقودها جيش تحرير أورومو... هذه ببساطة أرضنا وبالتالي تقع تحت ولايتنا".

ومن بين الخيارات التي قد يذهب فيها أحمد لمنع سقوط العاصمة ومعه حكمه هو طلب المساعدة من إريتريا مرة أخرى. وكانت قوات إريتريا قد دخلت تيغراي في نوفمبر لدعم الجنود الإثيوبيين، قبل أن ينسحب معظمهم في يونيو بعد تقارير عدة عن عمليات قتل جماعي لمدنيين وحوادث اغتصاب جماعي. وتنفي إريتريا ارتكاب تلك الانتهاكات.

واتهم مسؤولون إثيوبيون قوات تيغراي بالمبالغة في المكاسب التي حققوها على الأرض. ولم يرد متحدثون باسم الحكومة والجيش على اتصالات هاتفية تطلب التعليق على إعلان الجماعات المذكورة التحالف.

ومن بين تلك الجماعات هناك عدد من الفصائل لديها مقاتلون مسلحون، لكن ليس من الواضح إن كانت جميعها كذلك.

ويحمل التحالف اسم الجبهة المتحدة للقوات الفيدرالية والكونفيدرالية الإثيوبية، ويضم الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التي تقاتل حكومة أحمد منذ عام في حرب أودت بحياة الآلاف وأجبرت أكثر من مليونين على النزوح.

وقالت الجماعات إن الجبهة تشكلت "للتصدي للأضرار الوخيمة المترتبة على حكم آبي على الشعوب في الداخل والخارج" و"إقرارا بضرورة التعاون وتوحيد القوات للتحرك صوب انتقال آمن".

وقبل الإعلان عن التحالف الجديد انضم جيش تحرير أورومو بالفعل إلى قوات تيغراي. وأكدت الجماعتان أنهما في بلدة كمبسي في ولاية أمهرة على بعد 325 كيلومترا من العاصمة.

وذكرت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي الثلاثاء أن قواتها تقترب من بلدة ميلي، الأمر الذي سيمكنها من قطع الطريق السريع الذي يربط بين العاصمة الإثيوبية ودولة جيبوتي المجاورة. ونفى ليجيسي تولو، المتحدث باسم الحكومة، صحة ذلك الجمعة وقال "القتال على بعد 80 كيلومترا من ميلي". وتأتي هذه التطورات في وقت أزهق فيه الصراع، في الدولة التي كانت تعتبر في الماضي حليفا مستقرا للغرب في منطقة تموج بالاضطرابات، أرواح الآلاف من الأشخاص ودفع نحو 400 ألف في تيغراي إلى شفا المجاعة وأرغم أكثر من 2.5 مليون على الفرار من ديارهم.

وأرسل أحمد قوات إلى تيغراي في نوفمبر من العام الماضي، متهما الحزب الحاكم هناك، الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، بشن هجمات مباغتة على القواعد العسكرية في المنطقة.

وقالت الجبهة إنها تحركت لأن الجيش كان يستعد للهجوم، بعد أن أجرت المنطقة انتخابات في سبتمبر 2020 في تحد لأوامر الحكومة الاتحادية.

واحتشدت قوات من أمهرة، ثاني أكبر مناطق إثيوبيا من حيث عدد السكان، دعما لحكومة أحمد. وهناك نزاع حدودي طويل الأمد بين تيغراي وأمهرة. وسيطرت أمهرة على أراض في غرب تيغراي. كما اندلع العنف على الحدود بين أورومو وأمهرة.

وفي مواجهة هذا الوضع، تتزايد الدعوات إلى وقف التصعيد من قبل الشركاء الدوليين وخاصة الولايات المتحدة.

وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الجمعة إن القتال في إثيوبيا يجب أن ينتهي، ويجب أن تبدأ مفاوضات سلام فورا دون أي شروط مسبقة.

وكتب على تويتر "الصراع في إثيوبيا يجب أن ينتهي، ويجب أن تبدأ مفاوضات سلام على الفور دون شروط مسبقة، سعيا لوقف إطلاق النار".

بحث بايدن عن توازن في مفاوضات فيينا يصطدم بتصعيد نووي إيراني

طهران – زادت إيران مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المئة إلى 25 كيلوغراما، في خطوة تبدو تحديا للجهود التي يبذلها الرئيس الأميركي لإيجاد توازن في المفاوضات التي من المرتقب استئنافها في فيينا من أجل إحياء الاتفاق النووي الموقع عام 2015 مع طهران.

وتحاول إدارة بايدن إيجاد توازن دقيق بين تقديم تنازلات وممارسة ضغوط وصولا إلى تهديدات عسكرية لإقناع إيران بالعودة إلى الاتفاق النووي، لكن مراقبين يرون أن طهران تلقفت الرسالة التي تحفزها على التمادي في توسيع برنامجها النووي.

وذكرت وسائل إعلام إيرانية رسمية الجمعة أن إيران زادت مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المئة إلى 25 كيلوغراما.

ونقلت وسائل الإعلام عن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي قوله "لقد أنتجنا حتى الآن 25 كيلوغراما من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المئة، والتي لا تستطيع أي دولة إنتاجها باستثناء الدول التي تمتلك أسلحة نووية".

ونفت إيران في السابق سعيها لامتلاك أسلحة نووية، قائلة إنها تعمل على تخصيب اليورانيوم لاستخدامات الطاقة المدنية فقط، وذكرت أن انتهاكاتها يمكن العدول عنها إذا رفعت الولايات المتحدة العقوبات وعاودت الانضمام إلى الاتفاق.

ويسلط إعلانها عن زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب الضوء على محاولات طهران الضغط على إدارة بايدن الساعية لإعادة إحياء الاتفاق النووي من أجل انتزاع مكاسب على غرار رفع العقوبات.

وأعلنت إيران والاتحاد الأوروبي استئناف المفاوضات في التاسع والعشرين من نوفمبر في فيينا بعد تعليقها لنحو خمسة أشهر، سعيا لإحياء الاتفاق المبرم عام 2015 والهادف إلى منع إيران من حيازة السلاح النووي.

وأتاح الاتفاق رفع الكثير من العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على إيران، في مقابل خفض أنشطتها النووية وضمان سلمية برنامجها. لكن مفاعيله باتت في حكم اللاغية منذ أن قرر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب سحب بلاده أحاديا منه عام 2018.

غير أن الوضع تبدل كثيرا منذ تعليق المفاوضات في يونيو؛ فقد تولى رئيس محافظ ومتشدد هو إبراهيم رئيسي السلطة في إيران وأكد دعمه للمسار الدبلوماسي لرفع العقوبات، إلا أنه شدد على أن بلاده لن تفاوض "من أجل التفاوض"، ولن ترهن وضعها الاقتصادي "برغبة الأجانب".

وفي هذه الأثناء أعرب الغربيون عن قلقهم "الشديد والمتنامي" حيال أنشطة طهران النووية، بينما تراجعت إيران عن تنفيذ الكثير من التزاماتها الأساسية بموجب الاتفاق النووي، بعد حوالي عام على انسحاب ترامب منه ومعاودة فرضه عقوبات عليها انعكست أزمة اقتصادية حادة.

ولئن أبدى الرئيس الأميركي في مطلع العام ثقة في قدرته على إحياء الاتفاق فإنه لم يعد يخفي قلقه، وتعمل واشنطن على وضع خطة بديلة في حال الفشل في العودة إلى اتفاق فيينا.

وتهدف المفاوضات التي ستجري في فيينا، بين إيران وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي وبمشاركة أميركية غير مباشرة، إلى تحديد العقوبات التي سترفع عن طهران ووضع جدول زمني لعودتها إلى الالتزام بتعهداتها. وقالت كيلسي دافنبورت –مديرة جمعية الحدّ من الأسلحة "أرمز كونترول أسوسييشن"– "سيتحتم على إدارة بايدن السير على حبل مشدود بإثباتها لإيران أنها ستجني منافع من رفع العقوبات في حال إعادة إحياء الاتفاق، دون الرضوخ للضغوط الإيرانية".

وتطرح مسألة العقوبات التي أعادت الإدارة الأميركية السابقة فرضها معضلة حقيقية إذ تشكل شبكة تصعب حلحلتها، وازدادت تعقيدا بعد العقوبات الجديدة التي فرضتها الإدارة الأميركية الحالية، على غرار العقوبات المفروضة على برنامج إيران للطائرات دون طيار.

وأبعد من هذه المسائل يطالب القادة الإيرانيون بضمان أن أي تسوية يتم التوصل إليها لن تسقط إثر انتقال السلطة في الولايات المتحدة.

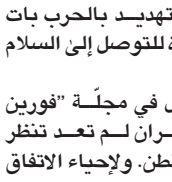

كيلسي دافنبورت

واشنطن لا تملك أي خيار جيد باستثناء العودة لاتفاق فيينا

وهذه ضمانة لا يمكن لبايدن تقديمها، إذ حذر الجمهوريون من أنهم سينسفون الاتفاق في حال تسلمهم السلطة مجددا. غير أن الرئيس الديموقراطي وعد في إعلان مشترك مع نظرائه الأوروبيين بأنه "سيواصل احترام الاتفاق طالما أن إيران تحترمه".

وأثنى المفاوض الروسي ميخائيل أوليانوف على "تقدم هام نحو الضمانات والتأكيدات التي تطالب بها إيران".

لكن السؤال الحقيقي الذي يراود الغربيين هو: هل أن رئيسي والمرشد الأعلى علي خامنئي يريدان فعلا إنقاذ الاتفاق؟

وقد يخلص الأميركيون إلى أن ذلك غير صحيح إذا وصل مفاوضوهم الإيرانيون في التاسع والعشرين من نوفمبر إلى العاصمة النمساوية حاملين مطالب تعتبر غير واقعية.

وصعدت الولايات المتحدة النبرة بشكل ملفت إذ حذر وزير خارجيتها أنتوني بلينكن في منتصف أكتوبر من أن بلاده مستعدة للنظر في "كل الخيارات" في مواجهة مثل هذا الاحتمال، وهو ما يمثل تهديدا ضمنيا بالخيار العسكري، فيما لوح نظيره الإسرائيلي يائير لبيد صراحة باستخدام القوة خلال مؤتمر صحافي مشترك.

وبعد بضعة أيام مضى الدبلوماسي السابق دينيس روس، الذي عمل مستشارا لرؤساء ديمقراطيين، إلى حد التأكيد على أن التهديد بالحرب بات "الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى السلام مع إيران".

وكتب في مقال في مجلّة "فورين بوليسي" أن "طهران لم تعد تنظر بجدية إلى واشنطن. ولإحياء الاتفاق النووي يجب أن يكون التهديد بتصعيد عسكري مطروحا على الطاولة"، معتبرا أن "الإشارة الروتينية إلى خيارات أخرى غير كافية".

ورأى أنه "إن أرادت الولايات المتحدة الحد من خطر اندلاع نزاع وإعطاء الدبلوماسية فرصة للنجاح، سيتحتم على إدارة بايدن أن تبث مجددا في إيران الخوف من رد فعل أميركي، وتمارس ضغوطا أكثر فاعلية بكثير".

لكن كيلسي دافنبورت ترى أن "التهديدات العسكرية قد تنقلب ضدنا"؛ إذ إنها تدفع إيران إلى السعي فعليا لصنع قنبلة نووية دفاعا عن نفسها.

إيران توسع أنشطتها النووية

توقيف مسؤولين عسكريين سابقين في مالي بتهمة التخطيط لانقلاب

باماكو – أمر القضاء في مالي بتوقيف المسؤول العسكري السابق الكولونيل ميجور قاسم غويتا وعدة أشخاص آخرين يشتبه في تخطيطهم لمحاولة انقلاب، وفق ما أفادت مصادر قضائية الجمعة.

وأعلن المدعي العام في محكمة باماكو في بيان فتح تحقيق ضد قاسم غويتا بشبهة "تنفيذ أعمال ضمن عصابة إجرامية ومحاولة تنفيذ هجوم والتآمر ضد الحكومة".

وتستهدف التحقيقات خمسة أشخاص آخرين، بينهم ضابط صفّ ومفوض شرطة، وفق البيان. ولم يذكر المدعي العام مكان تواجدهم، لكن قاضيا مطلعا على القضية قال طالبا عدم الكشف عن هويته، إنه تم توقيفهم للاشتباه في تخطيطهم لمحاولة انقلاب.

وكان الكولونيل ميجور قاسم غويتا أحد أفراد مجموعة الضباط الذين أطاحوا الرئيس المدني إبراهيم بوبكر كيتا في الثامن عشر من أغسطس عام 2020، وكان من بينهم أيضا الكولونيل أسيمي غويتا الذي صار الرجل القوي في البلاد.

وتولى قاسم غويتا منصب رئيس مديرية أمن الدولة، وهو منصب حساس للغاية في سياق أمني متدهور، في عهد الرئيس باه نداو الذي نصبه المجلس العسكري بعد الانقلاب لفترة انتقالية كان يفترض أن تنتهي بعودة مدنيين منتخبين إلى السلطة.

لكن نداو أُقيل بعد انقلاب ثان قاده الكولونيل أسيمي غويتا في مايو أطاح أيضا رئيس الوزراء الانتقالي.

وتم إثر ذلك تعيين أسيمي غويتا رئيسا مؤقتا وسط ضغوط إقليمية ودولية لوقف الإجراءات التي اتخذها الجيش وقتها.

وكان من المفترض أن تحقق الحكومة الجديدة توازنا بين مصالح الجيش والمجتمع المدني، وأن تصلح الدستور وتجري انتخابات في غضون 18 شهرا.

وتحت قيادة العقيد غويتا، احتفظ الجيش المالي بالسيطرة على السلطة التي تعهدوا، تحت ضغط قوي من المجتمع الدولي وقوى إقليمية، بإعادتها إلى مدنيين منتخبين بعد 18 شهرا، وليس ثلاث سنوات كما كانوا ينوون من قبل.

وتشهد مالي التي يبلغ عدد سكانها 19 مليون نسمة، إلى جانب جارتيها النيجر وبوركينا فاسو خلافا لأعمال العنف التي تنفذها من حين إلى آخر حركات إسلامية متطرفة، نزاعات قبلية وغيرها من المواجهات خلّفت الآلاف من القتلى ومئات الآلاف من المشرّدين ما أدى إلى تدهور الوضع الإنساني هناك.